

التربية الأسرية في ترشيد الاستهلاك
في ضوء ضوابط التربية الإسلامية
(دراسة ميدانية على عينة من طلبة الجامعة)

د. عبدالله بن عطية الله الأحمدى

أستاذ أصول التربية المشارك

قسم أصول التربية

كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز

TU

جامعة الطائف
TAIF UNIVERSITY



الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد ضوابط التربية الإسلامية في ترشيد الاستهلاك والمستنبطة من توجيهات الكتاب والسنة، والوقوف على واقع قيام الأسرة بواجبها نحو تربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية من وجهة نظر أولادها، والتعرف على ما إذا كان هناك فروق لتقدير الطلبة تعود إلى متغير الجنس، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، ولجمع المعلومات استخدم الاستبانة، وتكونت العينة من (٥٣٠) طالباً وطالبة، ومن أبرز نتائج الدراسة: أهمية قيام الأسرة بواجبها نحو تربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية، وأن درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في محور ضابط المشروعية جاء بدرجة (عالية جداً) في المرتبة الأولى، بمتوسط الحسابي (٤,٢٧)، وأن درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في محور ضابط ادخار جزء من المال جاء بدرجة (عالية) في المرتبة الأخيرة، بمتوسط الحسابي (٢,٥٩)، وأشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول تقديرهم لقيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية تعود لاختلاف نوع العينة. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات في ضوء النتائج.

الكلمات المفتاحية: التربية الأسرية، ترشيد الاستهلاك.

Summary:

This study aims at determining the Islamic education controls concerning consumption rationalization derived from teachings of Holy Book and Prophet to understand how the family does its duty in raising their children the consumption rationalization in the light of Islamic education controls from the point of view of their children. In addition, to know whether there are differences of students' evaluation concerning the gender? To achieve the objectives of this study, the researcher used descriptive approach and for information collection used questionnaire. The sample consisted of 530 male and female students. The most significant outcomes are: the importance of the family role to raise their children to rationalize consumption in the light of Islamic education controls. The result of raising the family their children to rationalize consumption controls in principle of legality was (very high) in the first rank with an arithmetic average reached (4.27). The result of raising the family their children to rationalize consumption controls in principle of saving a part of money was (high) in the last rank with an arithmetic average reached (3.59). The study indicated that there are no differences of statistical significance between responses of the study sample concerning their evaluation of the family's role in raising their children to rationalize consumption in the light of Islamic education controls to the differences of sample type. The study was summarized to a number of recommendations in the light of the outcomes.

Key Words: Family Education, Rationalization of Consumption

مقدمة

تعيش مملكتنا الغالية متغيرات اقتصادية متسارعة، وذلك بعد ارتفاع مصادر الطاقة، وإضافة الضريبة على المواد الاستهلاكية، وجميع ذلك استوقف الأسر، وفرض تساؤلات موجهة نحو سلوك أفراد الأسرة الاستهلاكية .

وأصبحت الأسر أكثر حاجة إلى ترشيد الاستهلاك، وتربية أولادها على ذلك، في ظل هذه المتغيرات الاقتصادية المتسارعة، ذات الارتفاع المعيشي المتواصل والمصاحب بانخفاض الأجور. والتربية الإسلامية تُعنى بتوجيه الأسر، وتربية الأجيال وفق منهج تربوي متكامل، يتناول جميع جوانب الحياة، ومن ذلك الجانب الاقتصادي، وما يتبعه من توجيهات تتعلق بالإنفاق والاستهلاك، وتربية على الوسطية بعيداً عن الإسراف والتقتير لأنهما يُقيان المسلم في حالة من الملامة والحسرة، كما قال ﷺ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩] .

ومما يسهم في تحقيق هذه الوسطية، ضوابط التربية الإسلامية في ترشيد الاستهلاك، وهي عبارة عن ضوابط مستمدة من كتاب الله ﷻ، ومن سنة النبي ﷺ، تعمل على توجيه المسلمين وتربيتهم على سلوك منهج استهلاكي وسط تتحقق معه مصالحهم في الدنيا والآخرة.

ومما لا شك فيه أن الأسرة هي المدرسة الأولى في تطبيق هذا المنهج الإسلامي في ترشيد الاستهلاك، وكذلك تقوم بواجبها التربوي نحو تربية أولادها على ذلك من خلال ضوابط التربية الإسلامية.

وإنَّ المتأمل في واقع الأسر يشاهد ممارسات استهلاكية تشير إلى توسع غير منضبط فيه، ومن تلك المشاهدات ما نراه من إسراف في المناسبات الاجتماعية المختلفة من حفلات الأعراس، والأعياد، والتوسع في الكماليات كالملابس الفاخرة، وتتنوع المراكات، والرحلات السياحية، وغير ذلك من أوجه الاستهلاك الحاد الذي يرهق ميزانية الأسرة، ولا سيما إذا كان ذلك من خلال الديون التي تنتهي في بعض الحالات إلى مشكلات أسرية، أو مطالبات حقوقية.

ويؤكد ذلك ما كتبه الخريف (جريدة الاقتصادية، ١٤٢٩هـ) في مقاله حيث قال: «أصبح المجتمع السعودي استهلاكياً أكثر من غيره، نتيجة تأثير الطفرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة، ما أحدث خللاً في القيم الاستهلاكية، أدى إلى ثقافة جديدة وسلوكيات إسراف وتبذير ومبالغات مخجلة، اعتقاداً من البعض أنها تعكس زيادة كرم الضيافة. وهذه الثقافة جعلت كثيراً من الأسر لا يعير الادخار اهتماماً كافياً... والوضع الحالي يتطلب من الأسر إعادة النظر في أوضاعها المادية واستثمار مواردها للمستقبل،

من أجل ضمان استقرار مستوى معيشتها، ورفاهيتها، وتجنبها مخاطر الدخول في دائرة الفقر والحاجة.

ومما يؤكد حاجة بعض الأسر السعودية إلى ترشيد الاستهلاك التقارير الأخيرة لمسح الإنفاق ودخل الأسرة، الذي أصدرته الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، والذي يقع في (٧٤) صفحة، الصادر عام ١٤٢٤هـ، والمنشور على موقع الهيئة www.ststs.gov.sa، حيث كشف التقرير أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري العام للأسرة بلغ (١٣٢٨٢) ريالاً سعودياً، بينما متوسط الدخل الشهري للأسرة بلغ (١٣٦١٠) ريالاً سعودياً، كما كشف التقرير عن متوسط إنفاق الأسرة الشهري في مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود، حيث حظيت بأعلى نسبة من متوسط إنفاق الأسرة الشهري إذ بلغت نسبتها (٢١,٢٪)، وتليها مجموعة السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة (١٩,٧٪)، وتعتبر هذه المتوسطات والنسب مرتفعة وغير مقبولة، كما تشير إلى أن نسبة غير قليلة من الأسر والأفراد يواجهون مشكلة في إدارة مقدراتهم المالية، لما تكشفه من فجوة بين الدخل والإنفاق، كما تشير إلى أن بعض الأسر كذلك لا تلتزم في نفقاتها بحدود إمكانياتها، والتميز بين الحاجيات والضروريات والكماليات.

والجدير بالذكر أن هذه النسب قابلة للزيادة مع ارتفاع أسعار الكهرباء والوقود، وإضافة الضريبة على السلع، التي بدأت مع مطلع العام الميلادي ٢٠١٨م، مما يؤكد أهمية الدور الكبير الذي يجب أن تقوم به الأسرة نحو ترشيد استهلاكها، وتربية أولادها على ذلك.

ومن هنا كان لا بد من دراسة علمية تكشف عن واقع قيام الأسرة بأدوارها التربوية نحو أولادها في ترشيد الاستهلاك وفق ضوابط التربية الإسلامية، ومعرفة نتائج هذه الدراسة لاستئارة الواجب الوالدي نحو أولادهم في تربيتهم التربية الصحيحة والمنتكاملة في الجانب الاستهلاكي، ورفع مستوى الوعي لديهم بأهمية ترشيد الاستهلاك المنضبط.

أسئلة الدراسة:

ستجيب الدراسة عن السؤال الرئيس التالي:

ما درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس السابق، الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما ضوابط التربية الإسلامية لترشيد الاستهلاك؟
٢. ما درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية من وجهة نظر طلبة الجامعة؟

٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة طلبة الجامعة عند مستوى دلالة (٠,٥) في تقديرهم لقيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية تبعاً لمتغير الجنس.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يأتي:

١. تحديد ضوابط التربية الإسلامية في ترشيد الاستهلاك والمستنبطة من توجيهات كتاب الله وسنة النبي ﷺ، والتي ينبغي على الأسرة أن تقوم بتربية أولادها عليها.
٢. التعرف على درجة قيام الأسرة بواجبها نحو تربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية من وجهة نظرهم.
٣. معرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٥) بين تقدير طلبة الجامعة لقيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية تعود إلى متغير الجنس.

أهمية الدراسة:

تعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية؛ لما لها من تأثير بالغ في جميع نشاطات المجتمع، وما قامت النشاطات التجارية بأسواقها المختلفة الواقعية والإلكترونية لإشباع الرغبات الاستهلاكية للأسرة وأفرادها.

وتقوم الأسرة بوظائف تربوية كبيرة ومتعددة لتوجيه أولادها نحو السلوك القويم، في المجال الديني، والاجتماعي، والعلمي، والترفيهي، والاقتصادي، وغيرها من المجالات.

وهذه الدراسة تسلط الضوء على ضوابط التربية الإسلامية لترشيد الاستهلاك، وتكشف عن واقع قيام الأسرة بالأدوار التربوية لها في المجال الاقتصادي، وفيما يتعلق بالجانب الاستهلاكي منه وفق تلك الضوابط، والاستفادة من هذه الضوابط في تربية الأولاد عليها.

وتأتي أهمية هذه الدراسة كذلك أنها تساهم في ترشيد ما نشاهده من تسابق لبعض أسر المجتمع للاستهلاك غير المنضبط في جميع حاجاتهم، وبدون مراعاة لسلم الأولويات وتقديرها بين ضروريات، وحاجيات، وكماليات، بل وأدهى من ذلك ما يقع من تحقيق رغبات استهلاكية ترفيحية تجاوزت استطاعة الأسرة، وكان لها بالغ الأثر في حاجياتها الضرورية، وما ترتب على ذلك من دخول الأسر في أزمات اقتصادية وأسرية واجتماعية.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة في تحديد ضوابط التربية الإسلامية للحد من النهم الاستهلاكي لدى الأسر، ولا سيما مع التوسع المشهود في الأسواق الإلكترونية، والإقبال المتزايد على الماركات العالمية من جميع طبقات المجتمع، وستساهم الدراسة - بإذن الله - بإثراء المعرفة في أهمية ترشيد الاستهلاك، وفتح آفاق بحثية أخرى لدراسات مستقبلية تتعلق بذات الموضوع.

ومن هنا رأى الباحث أنه أصبح لزاماً على الأسرة أن تلتزم بترشيد الاستهلاك من خلال ضوابط التربية الإسلامية، وتربية أولادها على ذلك؛ لضمان استقرار أسري في الجانب الاقتصادي الذي يؤثر في جميع جوانب حياة الأسرة، وتأتي هذه الدراسة لتساهم في تحقيق ذلك، وترفع مستوى الوعي لدى الأسرة بهذه الجوانب.

حدود الدراسة:

١. تقتصر هذه الدراسة في حدودها الموضوعية على تحديد ضوابط التربية الإسلامية في ترشيد الاستهلاك، والمستنبطة من توجيهات كتاب الله وسنة النبي ﷺ، والتعرف على واقع قيام الأسرة بواجبها في تربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء تلك الضوابط.
٢. تقتصر هذه الدراسة في حدودها المكانية - للإجابة على الاستبانة - على رأي طلبة جامعة الملك عبدالعزيز فرع رابغ.
٣. تقتصر هذه الدراسة في حدودها الزمانية على وقت إعداد هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ.

مصطلحات الدراسة:

الأسرة:

الأسرة بالضم: الذرع الحصينة، والأسرة من الرجل: الرهط الأذنون وعشريته، لأنه يتقوى بهم (الزبيدي، ١٠/٤٨).

والأسر بمعنى القيد، فالأسر والقيد يفهم هنا بأنه العبء الملقى على الإنسان؛ وعليه فإن المفهوم اللغوي للأسرة يُبنى على المسؤولية. (التوجيهي، ٢٠٠١، ٥٣).

والأسرة اصطلاحاً: «هي الخلية الأولى للمجتمع، والبيئة الطبيعية التي تتعهد الطفل بالرعاية في سنواته الأولى، والوعاء الثقافي الذي يكسبه الاتجاهات، والقيم، ومعايير السلوك، والسمات الاجتماعية». (الخطيب، ١٤٢١، ١٦٠).

«والأسرة جماعةً اجتماعيةً أساسية ودائمة، ونظام اجتماعي رئيسي، وهي ليست أساس وجود المجتمع فحسب بل هي مصدر الأخلاق، والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية» (الخولي، ١٩٧٢، ١٠).

والترشيد لغة: مصدر رشد، «والرشد خلاف الغي» (ابن فارس، ٢٧٩)، «وأرشدُ الله، وأرشده إلى الأمر ورشده هداة. واسترشده: طلبَ منه الرشد» (ابن منظور، ١٤١٤، ١٧٥/٢)، والرشد هو «الاستقامة على طريق الحق، مع تصلب فيه» (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥، ٢٨٢/١).

والاستهلاك: مصدر استهلك، «واستهلك المال: أنفقه وأنفذه... وأهلك المال: باعه» (ابن منظور، ١٤١٤، ١٠).

والاستهلاك اصطلاحاً: «هو استخدام السلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات المتعلقة بالأفراد» (نوري وآخرون، ٢٠٠٧، ١٦).

وعرفه النبلاوي (١٩٩٢، ٩٢) بأنه: «الجزءُ المستقطعُ من الدخل الكلي، والذي يتم إنفاقه من قبل المجتمع على السلع، والخدمات التي تُشبع رغباته بطريقة مباشرة».

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح معنى ترشيد الاستهلاك من وجهة نظر الباحث: بأنه استخدام المال في إشباع حاجات الأفراد بمنهج متوازن ومعتدل بدون إسراف ولا تقتير.

والضوابط جمع ضابط، و«الضبط: لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء» (الأزهري، ٢٠٠١، ٢٣٩/١١).

وجاء في تاج العروس (الزبيدي، ٤٣٩/١٩): «ضبطه يضبطه ضبطاً وضباطة، بالفتح: حفظه بالحزم، فهو ضابط، أي حازم. وقال الليث: ضبط الشيء: لزومه لا يفارقه، يُقال ذلك في كل شيء. وضبط الشيء: حفظه بالحزم. وقال ابن دريد: ضبط الرجل الشيء يضبطه ضبطاً، إذا أخذه أخذاً شديداً».

والضوابط اصطلاحاً: جمع ضابط، وذكر (عبد المنعم، ١٤١٩، ٤٠٣/٢) أن له عدة تعاريف فهي عند المحدثين الحافظ المتقن، وعند الأصوليين: فهو ما يقصد به نظم صور متشابهة، أو هو ما عمّ صوراً، أو ما كان القصد منه ضبط صور بنوع من أنواع الضبط من غير نظري في مأخذها.

والمعنى المراد به في هذا البحث يدور حول المعنى المتقارب للغة والاصطلاح، فهي مجموعة من الصفات يتم تعميمها على سلوكات معينة لتحفظها من الخطأ، ويأخذ بها المسلم بكل حزم.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

في الإطار النظري سيتم الإجابة عن السؤال الأول من الدراسة، والذي نص على ما يلي:

ما ضوابط التربية الإسلامية لترشيد الاستهلاك؟

وقبل ذكر ضوابط التربية الإسلامية لترشيد الاستهلاك، أذكر بعض الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة.

الأسرة وأهميتها:

إن الأسرة هي النواة الأولى لتكوين المجتمعات، واستقرار المجتمع مرهون باستقرارها، وهي منبع ومصدر سعادة الإنسان، وهي المحضن الأول للأولاد، والمدرسة الأولى لهم؛ لذلك اعتنى الإسلام بالأسرة عناية فائقة، وفصل في أحكامها، ووجه إلى تكوينها التكوين الصحيح منذ الاختيار الأول لأساس تكوينها من الزوج والزوجة.

ومما يدل على عناية الإسلام بالأسرة ما جعل عزوجل فيها من السكن، والرحمة، والمودة، فقال ﷺ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة الروم: ٢١].

وتقوم الأسرة بأدوار تربية مختلفة، ووظائف متنوعة، تدور كلها في محور تربية أفراد الأسرة على القيم الإسلامية الصحيحة، وتوجيه سلوكياتهم الوجهة المستقيمة في جميع جوانب الحياة؛ لكي يكونوا عناصر فاعلة في المجتمع. ومن تلك الوظائف الوظيفية الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والنفسية، وغيرها من الوظائف. كما تعمل الأسرة على تحقيق هذه الأدوار بصورة تكاملية، فكل جانب من هذه الجوانب يدعم الجانب الآخر، ومن ذلك ما نحن بصدد الحديث عنه، من الجانب المتعلق بالوظيفة الاقتصادية، والسلوك الاستهلاكي الذي يعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية.

إن قيام الأسرة بأدوارها التربوية في تنمية الوعي لدى أولادها على مفاهيم الاستهلاك وترشيده، وما للمال من حقوق، ووجوب صرفه فيما يحقق مصالح الإنسان الدينية والدنيوية سيكون له بالغ الأثر في تنمية القيم الاقتصادية الإسلامية في سلوكهم، ويشاهد ذلك من خلال واقعهم العملي في الاستهلاك.

ترشيد الاستهلاك وأهميته للأسرة:

إن الاستهلاك كما تقدم هو الإنفاذ والإتلاف للمال، لإشباع حاجات الإنسان المختلفة؛ لذلك لو أطلق الإنسان لنفسه العنان في استهلاكها ورغباتها لما بقي شيء من المال في يده لقضاء ضرورياته الملحة، أو لتجاوز نازلة أتت عليه ويحتاج لتجاوزها إلى المال. ومن هنا كان لزاماً على كل عاقل أن يقوم بترشيد استهلاكه وتقنينه.



وتظهر أهمية ترشيد الاستهلاك للأسرة من خلال ما يلي:

١. أن ترشيد الاستهلاك فيه امتثال لتوجيهات الشرع الحكيم، المتضمنة التوسط والاعتدال في الإنفاق، وحفظ المال الذي يعتبر مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية.
٢. ترشيد الاستهلاك هو نوع من التخطيط في الجانب الاقتصادي المطالبة به الأسرة في جميع جوانب احتياجاتها.
٣. بقي ترشيد الاستهلاك الأسرة من الوقوع في الأزمات الاقتصادية، التي قد تؤثر على العلاقات الأسرية بين الأبوبن، وبين جميع أفراد الأسرة، كما يقيها من الآثار النفسية، والاجتماعية، وبقي أفراد الأسرة والمجتمع من الانحرافات المرتبطة بالمال.
٤. يسهم ترشيد الاستهلاك في استقرار الأسرة على المدى البعيد، ويجعلها أكثر قدرة على القيام بمتطلباتها، وأعبائها المتجددة.
٥. يُحدّ ترشيد الاستهلاك من التنافس الاستهلاكي، وإحجام الرغبات المتجددة في الاستهلاك.
٦. يربّي الأوالاد على ترشيد الاستهلاك، والالتزام بضوابط التربية الإسلامية في ذلك.
٧. يؤدي ترشيد استهلاك الأسرة إلى استقرار جميع المجتمع، وتحقيق التوازن للحركة الاقتصادية فيه.

ضوابط ترشيد الاستهلاك:

إن التربية الإسلامية حاضرة في جميع مجالات الحياة، تسعى إلى التربية المتكاملة للفرد، والمجتمع، وتسعى من خلال ذلك إلى تحقيق مصالحه، ومن تلك المجالات ما يتعلق بمجال حياته الاقتصادية، في إنفاقه وإمساكه، وتطلق في ذلك من توجيهات الإسلام في تربية المسلم على التوسط، والاعتدال، والترشيد في استهلاكه.

وقد جاءت التربية الإسلامية بمجموعة من الضوابط توجه الأفراد إلى الترشيح في الإنفاق والاستهلاك، ولا سيما أن الاستهلاك هو المرحلة النهائية في النظام الاقتصادي.

ومما يجدر التنبيه عليه أن الحديث عن ترشيد الاستهلاك، لا يعني تحريم الاستمتاع بما أباحه الله ﷻ، لأن ذلك مخالف لقوله ﷺ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ، وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ومخالف كذلك، لقوله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ) حسنه الترمذي (الترمذي: ٤٣٥٠)،

لذلك يُراد من ترشيد الاستهلاك الامتثال لقوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وهكذا هو المنهج الإسلامي يعمل على تحقيق الوسطية، بين الاستمتاع بنعم الله ﷻ بدون إسراف ولا تقتير.

ومن هنا فإن التربية الإسلامية تضع مجموعة من الضوابط تسهم في ترشيد الاستهلاك، لكي تبعد الإنسان عن حالة الملامة والحسرة. وتنطلق هذه الضوابط من النظرة الإسلامية إلى المال، والتي تنظر إليه أنه ملك لله ﷻ، وأن الإنسان هو خليفة الله ووكيله في هذا المال، ويقوم بالتصرف فيه بما يحقق مصالحه، قال ﷺ: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْفِلِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا هُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧]، فلا بد من استهلاك المال وفق ضوابط وتوجيهات الشرع الحكيم.

ويمكن تلخيص هذه الضوابط والتي تساهم في ترشيد الاستهلاك فيما يلي:

أولاً: ضابط سلم الأولويات:

إن ضابط ترتيب الأولويات هو من الضوابط الهامة في إنفاق المال واستهلاكه، حيث يسهم هذا الضابط في رفع الوعي لترشيد الاستهلاك، وترتيب الأولويات، وهو محل اهتمام الشارع الحكيم، كما جاء في قوله ﷺ: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا نَفَعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥]، فذكر ﷺ أحق الناس بالتقديم في النفقة، ثم ذكر الأقرب فالأقرب، دليلاً على ترتيب الأولويات في النفقة، فلا ينفق المرء على المساكين، وحاجة الوالدين قائمة، وكذلك ما يتعلق في النفقة على الحاجات، فلا يتم تأخير الأشد حاجة على الأقل، ويؤكد هذا المعنى قوله ﷺ: (ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلي ذق قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا) (مسلم، ٢/١٤٢٢/٦٩٢). قال ابن عثيمين ﷻ في شرح رياض الصالحين

مؤكداً أهمية ترتيب الأولويات: «فالإنسان يبدأ بمن يعول، يعني بمن يلزمه نفقته، فالإنفاق على الأهل أفضل من الصدقة على الفقراء؛ لأن الإنفاق على الأهل صدقة وصلة وكفاف وعفاف، فكان ذلك أولى، ابدأ بمن تعول والإنفاق على نفسك أولى، ثم الإنفاق على غيرك» (ابن عثيمين، ٢/١٤٢٦/٢٨٩).

وقد ذكر (العز بن عبدالسلام، ٢/١٤١٤/٧١)، و (الشاطبي، ١٩٩٧، ١٧/٢)، تقسيم مصالح الدنيا، وسلم الأولويات على النحو التالي:

- (١) الضروريات: وهي التي لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها لقيام مصالح دينه وديناه عليها، ويترتب على تحقيقها تحقيق الضرورات الخمس (حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، المال)، وبفواتها يقع ضرر لا يطاق كالموت والمرض الشديد، مثل: المأكل، والملابس، والمشارب، والمساكن.
- (٢) الحاجيات: وهي الأشياء التي ترفع الحرج عن الناس وتدفع المشقة، وهي تختلف من زمان إلى زمان، مثل: وسائل النقل .

ويتفاوت الناس في الحاجيات بحسب دخولاتهم، كما قال ﷺ: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكْفِ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءَ تَنَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق:٧].

قال الشيخ السعدي رحمه الله (السعدي، ٧، ١٤٢٠/٩٥٥): «ثم قدر تعالى النفقة، بحسب حال الزوج فقال: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ أي: لينفق الغني من غناه، فلا ينفق نفقة الفقراء».

(٣) الكماليات: وهي ما يتجاوز الحاجة إلى ما من شأنه تحقيق رغد العيش، دون أن يدخل في نطاق السرف، أو الترف، أو التبذير، كالمأكل والطيبات، والملابس الناعمة، والقصور الواسعات، والمراكب النفيسات.

وهذه الكماليات يمكن تركها، والاستغناء عنها دون وقوع حرج أو مشقة، بخلاف الحاجيات السابقة، ويُمثل لها كذلك بالجوانب المتعلقة برفاهية الإنسان، وتختلف من فرد إلى آخر بحسب دخله، ومستواه الاجتماعي، ومسؤولياته وظروفه.

ولا يُراد بذلك تحريم ما أباحه الله ﷻ من الطيبات كما تقدّم، بل يُراد عدم التوسّع في الكماليات حتى يقع الإنسان في مشقة أخرى، مثل: مشقة الديون، وفوات مصالح أولى من الكماليات.

ثانياً: ضابط التوسط والاعتدال:

جاء في كتب اللغة أن «الاعتدال: توسط حال بين حالين في كمّ أو كيف، وكل ما تناسب فقد اعتدل» (الفيروزآبادي، ١٠٣٠، ٢٠٠٥) «كقولهم جسم معتدل بين الطول والقصر، وماء معتدل بين البارد والحار» (ابن منظور، ١١/٤٣٣) . «والاعتدال يشكل القاعدة الأخلاقية التي تحكم سلوك المسلم، فتجعله يقتصد في مطعمه ومشربه» (معصر، ١٤٢١، ١٦).

ومن خلال المعاني السابقة يتبين أن الاعتدال هو وصف ممدوح بين مائلتين، أو حالتين مذمومتين، ويُراد به هنا الاعتدال في الإنفاق بصورة معتدلة مناسبة، دون إفراط أو تقريط.

إن الإسلام هو منهج وسطي في جميع شؤون الحياة ومجالاتها، بما في ذلك مجال الإنفاق والاستهلاك،

الذي يكون التوسط والاعتدال فيه من خلال البُعد عن البخل الذي يلحق الضرر بصاحبه ومن معه، وكذا البُعد عن الإسراف الذي يُنفق فيه المال بلا حدود، وبلا منفعة مرجوة، وقد عرّف (الجرجاني، ٢٣، ١٩٨٣) الإسراف بأنه «إنفاق المال الكثير في الغرض الخسيس».

وهناك أدلة شرعية كثيرة وواضحة وصريحة تربّي الأمة على الوسطية والاعتدال في الإنفاق والاستهلاك وترشيده، منها قول الحق ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، قال (ابن عطية، ٤، ١٤٢٢/٢٢٠): «وإنما التأديب بهذه الآية هو في نفقة الطاعات وفي المباحات، فأدب الشرع فيها أن لا يُفْرِط الإنسان حتى يضيع حقاً آخر أو عيلاً ونحو هذا، وأن لا يضيّق أيضاً ويقتّر حتى يجيع العيال ويفرط في الشح، والحسن في ذلك هو القوام، أي المعتدل، والقوام في كل واحد بحسب عياله وحاله وخفة ظهره وصبره وجلده على الكسب أو ضد هذه الخصال، وخير الأمور أوسطها».

ومما يدل كذلك على هذا الضابط، قول الحق: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]. قال ابن كثير (١٤٢٠، ٥/٧٠) في تفسير هذه الآية «يقول تعالى أمراً بالاقتصاد في العيش، ذاماً للبخل ناهياً عن السرف: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ أي: لا تكن بخيلاً منوعاً، لا تعطي أحداً شيئاً، كما قالت اليهود عليهم لعائن الله: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] أي نسبوه إلى البخل، تعالى وتقدس الكريم الوهاب. وقوله: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ أي: ولا تسرف في الإنفاق فتعطي فوق طاقتك، وتخرج أكثر من دخلك، فتقع مملوماً محسوراً».

ومما يؤكد هذا المعنى ما جاء عند (الترمذي، ٤، ١٩٧٥/٣٦٦) في قوله ﷺ: (السمت الحسن، والثؤدة، والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة)، والاقتصاد هو «التوسط في الأحوال والتحرز عن طرقي الإفراط والتفريط» (القاري، ٢٠٠٢، ٨/٣١٦٥).

وممّا يؤكد هذه المعاني السابقة، ويضيف عليها بياناً وتوضيحاً لمعاني الإسراف التي تبعد الإنسان عن منطقة التوسط والاعتدال في الإنفاق، ما جاء في المسند (ابن حنبل، ١١/٣١٢) عن النبي ﷺ قال: (كُلُوا، واشربوا، وتصدقوا، والبسوا، في غير مَخِيلَةٍ ولا سَرْفٍ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تَرَى نَعْمَتَهُ عَلَىٰ عَبْدِهِ) وتظهر في الحديث الشريف «روعة التصوير الفني في بلاغة التعبير بعدم الإسراف، ليحث على التوسط والاعتدال في الأوامر السابقة من المأكل والمشرب والملبس والتصدق» (صبح، ١٧٤، ١٤٢٣). وقد جاء هذا التوجيه النبوي في قول الحق: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]

قال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسيرها: «كل ما شئت، والبس ما شئت، ما أخطأتك خصلتان؛ سرف ومخيلة» (البغوي، ٣، ١٤٢٠/٢٥٥).

ومن خلال ما سبق يتأكد أن غالب ما يقع فيه الإسراف هو إنفاق الناس على طعامهم وملبسهم، وهو ما تؤكد الإحصائيات السابقة في مقدمة الدراسة عن أوجه الإنفاق، كما أن هذه التوجيهات الشرعية تبقى قائمة في جميع جوانب الإنفاق، ولا سيما ما يقع فيه الإسراف والمخيلة في وقتنا الحاضر، وغير ذلك مما يستجد في كل عصر من العصور، وهذا من عظمة الإسلام وعالميته أنه يوجه بهذه القواعد التي تتلاءم مع كل زمان ومكان.

إن البعد عن التوسط والاعتدال في الإنفاق، قد يوقع الإنسان في الإسراف، وهو مفسدة للمال والنفس والمجتمع، أو يوقعه في التقدير وحبس للمال، وهذا تجميد له عن وظيفته التي خلقه الله لها، لذلك لا بد أن يعمل الإنسان هذه الضوابط بشكل تكاملي بعضها مع بعض، ليبقى في دائرة التوسط والاعتدال.

ثالثاً: مشروعية ترشيد الاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك عبادة من العبادات، إذا قصد به وجه الله ﷻ والدار الآخرة، لقوله ﷺ في الحديث المتفق على صحته (البخاري، ١، ١٤٢٢، ٦/١، مسلم، ٢/١٥١٥): (إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى)، ويؤكد ذلك ما ثبت بالنص النبوي في ربط النفقة بالنية الصالحة، كما جاء في قول النبي ﷺ لـ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: (وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله، إلا أجزت حتى ما تجعل في امرأتك) متفق عليه (البخاري، ١، ١٤٢٢، ٢٠/١، مسلم، ٢/١٢٥٠). كما جاءت الآيات الكريمة تربط بين الإنفاق والنية الصالحة بقوله ﷻ: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا لِيُتَّبَعَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]. فإذا تربي المسلم على هذا المعنى، وأن الإنفاق عبادة؛ بات حريصاً على هذه النية المباركة التي تتحول معها العادات الاستهلاكية إلى عبادات، وحركت في نفس العبد الحرص على الإنفاق في الأوجه المشروعة، والبعد عن الاستهلاك المحرم.

وقد جاءت الآيات العشرات في مدح المؤمنين، ووصفهم بالإنفاق، كما قال ﷻ: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، كما جاءت لتذم البخل والإسكاف عن الإنفاق، أو الإنفاق في غير مرضات الله، كما قال ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ (٣٨) ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٢٨-٢٩] قال: (ابن كثير، ١٤٢٠، ٢٠٢) عند تفسيره لهاتين الآيتين: «فالبخل جُود لنعمة الله عليه، لا تظهر عليه ولا تبين، لا في أكله، ولا في

ملبسه، ولا في إعطائه وبذله... فذكر المسكين المذمومين وهم البخلاء، ثم ذكر الباذلين المرأين الذي يقصدون بإعطائهم السمعة وأن يمدحوا بالكرم، ولا يريدون بذلك وجه الله... وأي شيء يكرثهم لو سلكوا الطريق الحميدة، وعدلوا عن الرياء إلى الإخلاص والإيمان بالله، ورجاء موعوده في الدار الآخرة لمن أحسن عملاً وأنفقوا مما رزقهم الله في الوجوه التي يحبها الله ويرضاها».

ومن خلال هذه الآيات تتبين العلاقة التي ربطها الشارع الحكيم بين الإنفاق واتصاف المؤمنين به، ولن يكون هذا الإنفاق قطعاً إلا في مرضاة الله ﷻ، وهو محل المدح والثناء، بل كشفت الآيات الذم في البخل، والإسماك عن إنفاقه في غير محله. وقد فسر ابن عباس رضي الله عنهما قول الحق: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ بقوله: «لم ينفقوا في معصية الله، والإسراف النفقة في المعاصي». (الماوردي، ٤/١٥٥).
وقد سأل رجل سعيد بن جبير عن نهي النبي ﷺ عن إضاعة المال، فقال: «هو أن يرزقك الله رزقاً حلالاً فتنفقه فيما حرم الله عليك» (ابن أبي الدنيا، ٥٢، ١٤١٤).

ولا تزال الآيات الكريمة تكشف عن أوجه العلاقة بين الإنفاق وصفات المؤمنين، كالربط بين الإنفاق في الأوجه المشروعة والشكر لنعمه ﷻ، كما قال ﷺ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيْهِ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢] قال (ابن كثير، ١٤٢٠، ١/٤٨٠): «يقول تعالى امرأ عباده المؤمنين بالأكل من طيبات ما رزقهم تعالى، وأن يشكروه على ذلك، إن كانوا عبيده، والأكل من الحلال سبب لتقبل الدعاء والعبادة، كما أن الأكل من الحرام يمنع قبول الدعاء والعبادة».

ومن خلال ما سبق تتضح أهمية هذا الضابط، من خلال قيام الأسرة بدورها التربوي في امتثال صفات المؤمنين في التعامل مع المال، واستهلاكه، وإنفاقه في الأوجه المشروعة، واحتساب الأجر في إنفاقه في المباحات، والبعد عن الإسراف في إنفاقه في المحرمات، والقيام بشكر الله ﷻ، وأن تقوم بتربية أولادها على هذه المعاني التي تسهم في ترشيد الاستهلاك، وإنفاق المال في أوجه المشروعة، كما يريد الله ﷻ.

رابعاً: ضابط ادخار جزء من المال:

الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل الشهري، ثم توجيهه إلى الاستثمار، أو استخدامه عند الحاجة إليه، والقاعدة القرآنية التي يقوم على أساسها الادخار، قول الله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١]، فقوله سبحانه: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ بند خاص بالاستهلاك، وقوله ﷻ: ﴿وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾

بند خاص بالتوزيع، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ بند خاص بالأدخار. (قعدان، ١٢٥، ١٩٩٧). وقد عدَّ (المراغي، ١٩٤٦، ٨/ ١٣٤) عند تفسيره لهذه الآية ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ من حدود عدم الإسراف «أن تكون النفقة على نسبة معينة من دخل الإنسان بحيث لا تستغرق كسبه».

ومما يؤكد أهمية الأدخار، ما ثبت عند (البخاري، ١٤٢٢، ٦٣/٧) أن النبي ﷺ «كان يبيع نخل بني النضير، ويحبس لأهله قوت سنتهم». وقد بوب البخاري على هذا الحديث بقوله: باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال، مما يدل على هدي الادخار للقيام بواجب الرعاية والنفقة، وقد شرح (لعيني، ١٥/٢١) هذا التوبيع للبخاري فقال: «أي: هذا باب في بيان جواز حبس الرجل قوت سنة، يعني ادخاره القوت لأجل أهله يكفيه سنة، وكيف شأن نفقات العيال والكيفية راجعة إلى صفة النفقات من حيث الفريضة والوجوب وعدمهما».

وادخار المال، وإبقاء جزء منه لإغناء المرء لمن يعول هو مطلب شرعي، وتوجيه نبوي كريم، كما جاء في حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ حيث قال: مرضت بمكة عام الفتح مرضاً شديداً، أشفيت منه على الموت، فأتاني رسول الله ﷺ يعودني، فقلت: يا رسول الله، إن لي مالا كثيراً، وليس يرثني إلا ابنتي، أفأتصدق بثلاثي مالي؟ قال: (لا) قلت: فالشطر؟ قال: (لا) قلت: الثلث؟ قال: (الثلث، والثلث كبير، إنك أن تترك ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عالة يتكفون الناس) متفق عليه. (البخاري، ١٤٢٢، ١٥٠/٨، ١٢٥٣/٣).

ومن خلال ما سبق يتبين أن الأسرة ينبغي أن تهتم بهذا الجانب المهم في التعامل مع مدخولها الشهري، ويكون جزء منه في الأدخار لوقت الحاجة، وعند الأزمات الطارئة، فيستغنون به عن حاجة الناس، وطلب المساعدة منهم، كما تقوم الأسرة بتربية أولادها على الأدخار، وتقوم بتخصيص مصروف شهري لهم، ويرغبونهم في الأدخار، وبيان فوائده، وأن يدخروا شيئاً من مالهم الذي يرد عليهم كل شهر، تربية لهم على هذا الضابط المهم في ترشيد الاستهلاك.

خامساً: ضابط الاستهلاك على قدر الاستطاعة والبُعد عن الترف:

إن الإسلام لا يكلف النفس إلا وسعها، وهذا عامٌ شامل لجميع التكاليف والتوجيهات الإسلامية، وعليها يربّي الإسلام المسلمين، قال ﷺ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] «أي: لا يكلف أحداً فوق طاقته، وهذا من لطفه تعالى بخلقه، ورأفته بهم، وإحسانه إليهم» (ابن كثير، ١، ١٤٢٠/٧٢٧)،

ويدخل في ذلك أن لا ينفق الإنسان على حاجاته بما هو فوق طاقته، وعند الرغبة في الإنفاق والاستهلاك لحاجة ما، فإنه يبحث بين البدائل بما يتوافق مع دخله، فإن توسع في ذلك، فقد كلف نفسه بما هو فوق طاقته، ولم يأمره الله بذلك، بل جاء الأمر منه ﷺ بقوله: ﴿لِنَفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلَئِنْفَقَ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]. والآية الكريمة معناها «يعم كل إنفاق يُطالب به المسلم من مفروض ومندوب، أي الإنفاق على قدر السعة» (ابن عاشور، ٢٨، ١٩٨٤/٢٢٠). قال أبو الأسود الدؤلي لابنه: يا بني، إذا وسع الله عليك، فوسّع، وإذا قتر عليك فقتر، ولا تجاود الله ﷻ فإنه أكرم وأقدر وأجود. (ابن أبي الدنيا، ٧٠، ١٤١٤).

والترّف هو «التوسّع في ملاذ الدنيا وشهواتها» (الشرباص، ٧٣، ١٩٨١)، فينبغي على المسلم أن يبتعد عنه، لأنه يؤدي إلى هلاك ماله من غير فائدة تعود عليه، وكذلك التوسّع الدائم والمفرط في المأكّل والمشرب، التي تذهب معها الأموال دون تحقيق مصالح ثابتة، وقد ثبت في الصحيحين قوله ﷺ (إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال) (البخاري، ٢، ١٤٢٢/١٢٤، مسلم، ٣، ١٢٤١). وجاء عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن أبيه، قال: أتيت النبي ﷺ وهو يقرأ: ألهاكم التكاثر، قال: يقول ابن آدم: مالي، مالي، قال: وهل لك، يا ابن آدم من مالك إلا ما أكلت فأفتيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت؟ (مسلم، ٤، ٢٩٥٨).

وقد عدّ (السعدي، ١٤٢٠، ٢٨٧) الترف من الإسراف عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١] حيث قال: «والإسراف إما أن يكون بالزيادة على القدر الكافي والشربة في المأكولات الذي يضر بالجسم، وإما أن يكون بزيادة الترفه والتنوق في المأكّل والمشرب واللباس». ومن هنا يظهر أن الترف هو درجة أعلى من الإسراف.

ومما يؤكد البعد عن الترف أن القرآن الكريم ذكره في سياق الذم، وجعل أهله من أسباب استحقاق العذاب وجلبه، كما قال سبحانه: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرِيَةً أَمَرْنَا مَتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]،

فينبغي على الأسرة أن تلتزم بهذا الضابط في استهلاكها، لكي يسهم في ترشيدته، وأن تربّي كذلك أولادها على ذلك، ولا سيما أن الشباب لديهم اقبال شديد نحو الاستهلاك الترفي، تحركها مواقع التواصل الاجتماعي، والدعايات المتكررة، حتى أصبحت بعض الأسر وأفرادها يتباهون بمتابعة الموضات، وشراء الماركات، وتتبع المطاعم والمحلات ذات الإعلانات، ثم تكون خاتمة الشهر استهلاكات فاقت دخلها، ويتم تغطية الفارق المالي بالدين المتجدد، وبطاقات الائتمان التي تضاعف من مشكلة الفارق بين الدخل والمصروف.

الدراسات السابقة:

أطلع الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة، ولم يجد الباحث دراسةً علميةً تتناول موضوع هذه الدراسة من خلال الربط بين ضوابط التربية الإسلامية في ترشيد الاستهلاك ومدى قيام الأسر بأدوارها التربوية نحو ذلك، ومن هنا فإن الباحث سيذكر أقرب هذه الدراسات إلى دراسته. ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أولاً: دراسات تناولت الاستهلاك من منظور إسلامي:

من ذلك ما قامت به (عجاج، ٢٠٠٧) دراسة هدفت إلى التعرف على المنظور الإسلامي للاستهلاك، وكيفية مساهمة المدرسة الثانوية في تطبيقه، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي، وقد أظهرت النتائج أن الدول الرأسمالية قد بذلت جهداً كبيراً في نشر الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية في المجتمعات الإسلامية، وأبعدت بذلك الكثير من أفراد المجتمع المسلم عن تطبيق المفهوم الإسلامي للاستهلاك.

وقام (المرزوقي، ٢٠٠٨) بدراسة هدفت إلى بيان النصوص الشرعية التي تنهى عن التبذير والإسراف، والتي تنهى كذلك عن الشح والتقتير في الاستهلاك، وبيان منهج الإسلام الذي يقيد الاستهلاك بقيد التوسط بين الإسراف والتقتير، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، وكانت من أهم النتائج ضرورة الالتزام الشامل بالمنهج الإسلامي في الإنفاق الاستهلاكي، وتخصيصه وفق الأولويات الاقتصادية المشروعة، والحذر من الاستهلاك الذي يفوق الإمكانيات الاقتصادية للمستهلك، وترك المبالغ في الحاجة المادية، حتى لا يقع المستهلك في فخ المديونية، والعمل على نشر الوعي الاستهلاكي الرشيد من خلال الخطب والندوات ووسائل الإعلام المتعددة.

وأجرت (عبد الرحيم، ٢٠١٢) دراسة هدفت إلى التعرف على اتجاهات الطالبة الجامعية السعودية نحو المعرفة بثقافة ترشيد الاستهلاك، ومصادر هذه المعرفة، وإسهامها بتعزيز ونشر هذه الثقافة، وتكونت العينة من (٥٥٠) طالبة تم تطبيق الاستبانة عليهن، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها معرفة الطالبة الجامعية السعودية بثقافة ترشيد الاستهلاك من مصادر معدودة فضلاً عن ضآلة دورها في نشر هذه الثقافة. وقد أشارت المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة وجود دلالة إحصائية في العلاقة بين الخلفية الاجتماعية للطالبة، ومعرفتها بثقافة ترشيد الاستهلاك وممارستها لهذه الثقافة، وقلة اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بثقافة ترشيد الاستهلاك.

وقام (الطويلعي، ٢٠١٤) بدراسة هدفت إلى توضيح معايير الاعتدال في الاستهلاك من منظور التربية الإسلامية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستبطائي، وقد أظهرت النتائج أن الاعتدال في

الاستهلاك خلق ينبغي أن يتحلى به المسلم في جميع جوانبه، وأن الاعتدال في الاستهلاك مبدأ تربوي ذو أهمية اقتصادية دعا إليها الشارع، ووضحت الدراسة أن هناك مصطلحات ذات صلة بمفهوم الاعتدال من منظور التربية الإسلامية، منها القوام والقسط.

وأجرى (إبراهيم، ٢٠١٤) بدراسة هدفت إلى تحديد الضوابط التي وضعها الإسلام لعمليتي الاستهلاك والاستثمار كما جاءت في الكتاب والسنة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن الهدف من وجود الإنسان على الأرض هو عمارتها، التي تقتضي النشاط والعمل على أساس من الضوابط العقائدية والقيم الأخلاقية المرتبط بالتصور الإسلامي، وأن الإسلام لا يفصل بين مفهومي الاستهلاك والاستثمار وعالم القيم الأخلاقية وذلك حتى تتحقق مقاصد الشرع بامتثال أوامره ثم تقادي الأزمات الاقتصادية، وأن تحقيق أهداف التنمية في التصور الإسلامي يتطلب الأخذ بالمفهوم الإسلامي للاستهلاك الرشيد، واختيار أفضل الاستثمارات في إطار الضوابط الشرعية والبدائل الواقعية التي يطرحتها الإسلام للاستثمار.

وقامت (سندي، ١٤٢٢) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع ثقافة الاستهلاك الترفي لدى المرأة السعودية، والعوامل المسببة وكيفية مواجهتها، وبلغت عينة الدراسة (١٥٤١) امرأة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يشيع سلوك الاستهلاك الترفي لدى عينة الدراسة بدرجة (٣٦,٧ %) من أفراد العينة، وكانت أكثر مظاهر الاستهلاك الترفي شيوعاً هو الترف في الملابس وتوابعه، يليه المأكّل والمشرب، ثم الزينة، فديكور المنازل، يليه الحفلات، وفي المرتبة الأخيرة بين المظاهر المقاسة تأتي عمليات التجميل.

ثانياً: دراسات تناولت دور الأسرة في الاستهلاك و مسؤولياتها الاقتصادية:

وهي مجموعة دراسات تناولت الأسرة ومسؤولياتها المتعلقة بالتربية الاقتصادية، ومن ذلك دراسة (عطايا، ١٤٢٦) حيث هدفت الدراسة إلى استنباط المضامين التربوية المتعلقة بالتربية الاستهلاكية من القرآن والسنة، وسير الصحابة، و التابعين رضوان الله عليهم أجمعين، والتعرف على أهم الضوابط والقواعد التي تحكم سلوك المستهلك المسلم، وتوضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على التمسك بمفاهيم الإسلام وضوابطه في مجال الاستهلاك، وبيان دور الأسرة في توعية أبنائها بالتربية الاستهلاكية في الإسلام، واستخدام الباحث المنهج الوصفي لاستنباط وتحليل وتفسير النصوص الإسلامية في مجال التربية الاستهلاكية، وكان من أهم نتائج الدراسة أن المنهج الإسلامي يضع اعتباراً للقيم والجوانب الاجتماعية في السلوك الاستهلاكي، وأن مكانة الأفراد في المجتمع الإسلامي لا تقاس بمدى

ثرائهم ومركزهم الاجتماعي، بل بمدى التزامهم بالمنهج الإسلامي ومدى صلاحهم واستقامتهم، وأن القيم الدينية والأخلاقية لها دور كبير في التأثير على سلوك المستهلك في المجتمع الإسلامي، وأن جميع أفراد المجتمع في حاجة إلى الضوابط الإسلامية في الاستهلاك، فليس هناك فرق في الحاجة إلى ضوابط الاستهلاك بين من يعيش في مستوى الكفاف، أو الكفاية، أو الرفاهية، فكلهم في حاجة إلى تطبيق الضوابط كي يحافظ على مستواه من التديني، أو يرفع مستواه إلى مستوى أعلى، وأن من مؤثرات الاستهلاك لدى المسلم اختياره بين الاستهلاك الدنيوي وثواب الآخرة، فالحياة الدنيا في نظر المسلم ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لغاية أسمى هي التمتع بالآخرة، أن التعاليم الإسلامية تحض المستهلك المسلم على بلوغ حد الكفاية فقط، وتحرم عليه الإسراف والتبذير في الإنفاق، كما تحرم عليه البخل والتقتير في الاستهلاك لحد أدنى من الضروريات اللازمة لحفظ النفس والولد، وتخضع فكرة المسلم عن الاستهلاك لأوامر الدين الإسلامي الحنيف، وبهذا: فالرشد في الاستهلاك يعني عدم الإسراف وعدم التقتير، وأن الزهد في الاستهلاك مباح في الإسلام، وهو ليس من الشح والتقتير المذموم؛ لأن الزهد يقف في استهلاكه عند حد الكفاية، أما التقتير فهو أدنى من ذلك مع توافر المال.

وقام (العلواني، ١٤٢٦) بدراسة هدفت إلى التعرف على بعض معالم التربية الاقتصادية في القرآن الكريم، وكيف يمكن تفعيل تلك التربية من خلال مؤسسات التربية، وإبراز معالم التربية الاقتصادية في القرآن الكريم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والاستنباطي، وكان من أبرز النتائج أن التربية الاقتصادية في القرآن الكريم تقوم على أهداف وأسس ومبادئ مثالية وذلك أنها ربانية المصدر، وأن التربية الاقتصادية في القرآن الكريم تميزها عن غيرها من التربيات، وتجعل منها التربية الوحيدة القادرة على تربية الناس على القيم والمثل العليا التي تحقق النجاح في المجال الاقتصادي، وأن التربية الإسلامية تحرص على تربية المسلمين على إتقان العمل وتحسين الإنتاج، وأن الإسلام يطالب بتربية المسلمين على ترشيد الاستهلاك والتوسط والاعتدال، والتحذير من الإسراف والتبذير والترف، وتربيتهم على تجنب الرشوة والربا والغش وغير ذلك مما يضر بالمستهلك.

وأجرى (العلوي، ١٤٢٧) دراسة هدفت إلى بيان أهمية التربية الاقتصادية، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والأمة، وبيان الركائز التي تقوم عليها التربية الاقتصادية في ضوء التربية الإسلامية، ومسؤوليات الأسرة المسلمة في تحقيق التربية الاقتصادية، والتعرف على بعض التطبيقات التربوية المقترحة في مجال التربية الاقتصادية على مستوى الأسرة، وبيان الآثار التربوية للتربية الاقتصادية على مستوى ذلك، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت النتائج شمولية التربية الإسلامية لجميع المجالات، ومنها: التربية الأخلاقية، والإيمانية، والاجتماعية، والاقتصادية، كما أظهرت النتائج: وجود حاجة ملحة وماسة لتبني منهج التربية الاقتصادية وفق المنهج

الإسلامي بين أوساط المسلمين في العالم، والتركيز على الأسر المسلمة ودورها ومسؤولياتها في هذا الجانب، وأنَّ التربية الاقتصادية وفق المنهج الإسلامي تغرس في الأفراد المسلمين العديد من المبادئ السلوكية والمهنية الإيجابية، وأنَّ المال في نظر الإسلام ليس غاية بذاته، وإنما هو وسيلة لإعمار الكون وإسعاد البشرية، وهو نعمة امتن الله بها على عباده، وتهيئة المجال للأولاد للمشاركة في التخطيط الاقتصادي للأسرة بما يساعد في صقل شخصياتهم، وتميئتها مستقبلاً في حياتهم العملية، وإدارة الأسرة لمواردها بكفاءة واقتدار يسهم بوجود مجتمع واع يسهم في إنجاح الخطط التنموية للأمة الإسلامية عموماً، وللمجتمع المحيط الذي يعيشون بداخله.

وأجرى (الحسني، ١٤٣٠) دراسة هدفت إلى ضبط الإنفاق في الأسرة المسلمة من خلال نصوص القرآن والسنة، وإظهار التحديات المادية المعاصرة للأسرة، وبيان المخاطر المترتبة على عدم تنظيم وترشيد الإنفاق، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد أظهرت النتائج: أنَّ البناء الصحيح للأسرة يشكل قوة للمجتمع، وتطبيق ضوابط إنفاق الأسرة المسلمة منهج حياة متكامل متوازن، يقي حياة الأمة من أزمات تربوية وأخلاقية واجتماعية واقتصادية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، فإنَّ الباحث لم يقف على دراسة تتناول التربية الأسرية في ترشيد الاستهلاك وفق ضوابط التربية الإسلامية، إلا أنَّ الدراسات التي اطلع عليها، لها تعلق بهذه الدراسة، ويمكن التعليق عليها من خلال ما يلي:

أولاً: القسم الأول:

استهدفت الدراسات في هذا القسم الاستهلاك من منظور تربوي، أو اجتماعي، أو شرعي، وكانت دراسات نظرية تأصيلية، وليست ميدانية، باستثناء دراسة سندي فقد كانت ميدانية، وتناولت ثقافة الاستهلاك التَّربِّي لدى المرأة السعودية ومظاهرها، وبالنسبة لضوابط الاستهلاك فإنَّ دراسة إبراهيم تناولتها، ولكن من منظر شرعي.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في القسم الأول في تناولها جانب الاستهلاك، وتتفق مع دراسة عجاج والطويلي، وسندي، في تناولها الاستهلاك من جانب تربوي من منظور التربية الإسلامية، وتتفق مع دراسة المرزوقي، وإبراهيم، في تناولها ضوابط الاستهلاك.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في القسم الأول، في تناولها ترشيد الاستهلاك وفق ضوابط التربية الإسلامية، كما أنَّ ضوابط الدراسة الحالية ركزت على الضوابط التي تساهم في ترشيد

الاستهلاك، بخلاف دراسة إبراهيم التي تناولت الضوابط من جانب شرعي، كما تختلف عن الدراسات السابقة في الجانب الميداني للدراسة، باستثناء دراسة سندي كما ذكرت.

ثانياً: القسم الثاني:

الدراسات في هذا القسم هي دراسات نظرية تأصيلية، تناولت التربية الأسرية لمضامين الكتاب والسنة حول الجانب الاقتصادي والاستهلاك، ومعاله، وأهميته، ونصوص الشارع الحكيم في ذلك.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في القسم الثاني في التربية الأسرية في المجال الاقتصادي والاستهلاك وترشيده.

وتختلف عنها في تحديد مدى قيام الأسرة بدورها التربوي في ترشيد الاستهلاك، وهو ما يسهم في تحديد الضوابط التي يتم تربية الأسرة لأولادها عليها.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الإطار النظري، والأساليب الإحصائية المناسبة لبعض متغيرات الدراسة.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي المسحي، حيث إنه هو المناسب مع هذه الدراسة، ويحقق أهدافها، والمنهج الوصفي «يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً» (عبيدات وآخرون، ١٩٩٩، ١٨٧).

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة الملك عبدالعزيز بفرع رابغ، والبالغ عددهم (٥٠٤٩) في جميع التخصصات المشتركة بين الجنسين، وذلك بحسب إحصاءات الجامعة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٨/١٤٣٩ هـ.

عينة الدراسة:

بلغ عدد الطلبة المشاركين في الدراسة (٥٣٠) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وبعد استبعاد الاستبانات غير المكتملة بلغ عدد العينة (٥٠٨) طلبة ومطالبات بما نسبته (٠٦, ١٠٪) من مجموع مجتمع البحث الأصلي، والجدول رقم (١) يوضح وصف العينة:

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة وفق النوع (الجنس)

نوع العينة (الجنس)	العدد	النسبة
ذكر	٢٨٨	٥٦,٧
أنثى	٢٢٠	٤٣,٣
المجموع	٥٠٨	١٠٠,٠

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدم الباحث في معالجة بيانات هذه الدراسة الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وهي: معامل ارتباط بيرسون (pearson)، معامل ألفا كرونباخ (Cronpak Alpha)، المتوسط الحسابي (mean)، الانحراف المعياري (standard Deviation)، اختبار (ت).

أدوات الدراسة:

استُخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة الميدانية، والمتمثلة في بيان درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية من وجهة نظر طلبة الجامعة، وقد تم بناء الاستبانة من خلال الاطلاع والاستفادة من الدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت ضوابط ترشيد الاستهلاك، واحتوت الاستبانة في صورتها الأولية على (٣٥) فقرة موزعة على ستة أبعاد، ثم تم تعديل الاستبانة بحسب وجهة نظر المحكمين لتصبح في صورتها النهائية تضم (٣٤) فقرة، موزعة على خمسة أبعاد تتناول ضوابط التربية الإسلامية لترشيد الاستهلاك، وذلك على النحو التالي:

١. ضابط سلم الأولويات، وفيه سبع فقرات.
٢. ضابط المتوسط والاعتدال، وفيه ثمان فقرات.
٣. ضابط المشروعية، وفيه ست فقرات.
٤. ضابط ادخار جزء من المال، وفيه ست فقرات.
٥. ضابط الاستهلاك على قدر الاستطاعة والبُعد عن الترف، وفيه سبع فقرات.

وقد اختار الباحث مقياس نمط ليكرت الخماسي (Likert Scale) المتدرج من درجة كبيرة جداً إلى درجة منخفضة جداً، بحيث تعطى الدرجة (٥) للاستجابة بدرجة كبيرة، والدرجة (٤) للاستجابة بدرجة كبيرة، والدرجة (٣) للاستجابة بدرجة متوسطة، والدرجة (٢) للاستجابة بدرجة منخفضة، والدرجة (١) للاستجابة بدرجة منخفضة جداً، ثم تم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = (\text{أكبر قيمة} - \text{أقل قيمة}) \div \text{عدد بدائل الأداة} = 5 \div (5 - 1) = 1,25$$

لنحصل على التصنيف التالي:

جدول رقم (٢)

توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة البحث

الوصف	مدى المتوسطات
بدرجة عالية جداً	٥,٠٠ - ٤,٢١
بدرجة عالية	٤,٢٠ - ٣,٤١
بدرجة متوسطة	٣,٤٠ - ٢,٦١
بدرجة منخفضة	٢,٦٠ - ١,٨١
بدرجة منخفضة جداً	١,٨٠ - ١,٠٠

صدق الأداة الظاهري (صدق المحكمين):

لتحقيق صدق الأداة الظاهري للاستبانة تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الباحة، وجامعة الملك سعود من ذوي الخبرة العالية، ومن تخصصات مختلفة، وعددهم (١٣) محكماً، بهدف إبداء ملحوظاتهم حول فقرات الاستبانة من حيث مناسبة العبارة، ووضوح الصياغة، واستجاب منهم (٩)، وقد أجرى الباحث التعديلات اللازمة من دمج البعد السادس مع الخامس، وحذف بعض الفقرات، وتقسيم أخرى.

صدق الاتساق الداخلي:

لقياس صدق الاتساق الداخلي تم استخدام معامل ارتباط بيرسون، وذلك بإيجاد معامل الارتباط بين بنود الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه، وأظهرت النتائج التي تم الحصول عليها أنها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) كما يتضح من الجداول من (٢) إلى (٥).

معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود الأداة بالدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه:

جدول رقم (٣)

معاملات ارتباط بنود الأداة بالدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه

(العينة الاستطلاعية: ن = ٤٠)

المحور	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
ضابط سلم الأولويات	١	xx٠,٧١٤٨	٥	xx٠,٧٨٦٠
	٢	xx٠,٧٥٠١	٦	xx٠,٧٩٠٠
	٣	xx٠,٨٢٥٤	٧	xx٠,٧٩٩٤
	٤	xx٠,٦٦١٩		
ضابط التوسط والاعتدال	٨	xx٠,٦٩٣١	١٢	xx٠,٦٠٩١
	٩	xx٠,٧١٩٦	١٣	xx٠,٥٧٨٨
	١٠	xx٠,٦٢٤٣	١٤	xx٠,٧٧٨٨
	١١	xx٠,٦٢٣٧	١٥	xx٠,٥٨٣٧
ضابط المشروعية	١٦	xx٠,٧٠٩٨	١٩	xx٠,٨٨٧١
	١٧	xx٠,٧٥٦٠	٢٠	xx٠,٧٧١٥
	١٨	xx٠,٧٦٢٦	٢١	xx٠,٨٢٩٥
ضابط ادخار جزء من المال	٢٢	xx٠,٨١١٨	٢٥	xx٠,٧٢٩٤
	٢٣	xx٠,٨٠٨١	٢٦	xx٠,٨٢٩٤
	٢٤	xx٠,٧٦٧٣	٢٧	xx٠,٧٢٣٧
ضابط الاستهلاك على قدر الاستطاعة والبُعد عن الترف	٢٨	xx٠,٧٥٥٩	٣٢	xx٠,٨٧٦٠
	٢٩	xx٠,٨٢٥٨	٣٣	xx٠,٧٨٢٦
	٣٠	xx٠,٨٥٨٠	٣٤	xx٠,٧١٣٨
	٣١	xx٠,٨٧٩٤		

xx دالة عند مستوى ٠,٠١

معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود الأداة، بالدرجة الكلية:

جدول رقم (٤)

معاملات ارتباط بنود الأداة بالدرجة الكلية

(العينة الاستطلاعية: ن = ٤٠)

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	xx٠,٥٧٩٥	١٠	xx٠,٧٠٦٠	١٩	xx٠,٧١٨١	٢٨	xx٠,٧٠٠٧
٢	xx٠,٥٨٢٦	١١	xx٠,٥٥١٩	٢٠	xx٠,٧٣٣٠	٢٩	xx٠,٧٩٥٠
٣	xx٠,٧٠٦٩	١٢	xx٠,٥٢٩٩	٢١	xx٠,٦١٢٦	٣٠	xx٠,٧٠٨١
٤	xx٠,٥٨٧١	١٣	xx٠,٤٧٨٩	٢٢	xx٠,٦٥٨٦	٣١	xx٠,٧٢٧٣
٥	xx٠,٦١٢٩	١٤	xx٠,٦١٠١	٢٣	xx٠,٧٨٠٨	٣٢	xx٠,٧٤٦٩
٦	xx٠,٦٨٦٢	١٥	xx٠,٥٨٥٨	٢٤	xx٠,٦٨٠١	٣٣	xx٠,٧٨٥١
٧	xx٠,٦٦٣٤	١٦	xx٠,٧١٧٥	٢٥	xx٠,٤٣٦٣	٣٤	xx٠,٦٨٥٨
٨	xx٠,٧٥١٥	١٧	xx٠,٧٢٧٩	٢٦	xx٠,٦٠٠٢		
٩	xx٠,٥٨٠٥	١٨	xx٠,٥٥٥٥	٢٧	xx٠,٦٠١٥		

xx دالة عند مستوى ٠,٠١

معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين محاور الأداة، بالدرجة الكلية:

جدول رقم (٥)

معاملات ارتباط محاور الأداة بالدرجة الكلية

(العينة الاستطلاعية: ن = ٤٠)

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	xx٠,٥٧٩٥	١٠	xx٠,٧٠٦٠	١٩	xx٠,٧١٨١	٢٨	xx٠,٧٠٠٧
٢	xx٠,٥٨٢٦	١١	xx٠,٥٥١٩	٢٠	xx٠,٧٣٣٠	٢٩	xx٠,٧٩٥٠
٣	xx٠,٧٠٦٩	١٢	xx٠,٥٢٩٩	٢١	xx٠,٦١٢٦	٣٠	xx٠,٧٠٨١
٤	xx٠,٥٨٧١	١٣	xx٠,٤٧٨٩	٢٢	xx٠,٦٥٨٦	٣١	xx٠,٧٢٧٣
٥	xx٠,٦١٢٩	١٤	xx٠,٦١٠١	٢٣	xx٠,٧٨٠٨	٣٢	xx٠,٧٤٦٩
٦	xx٠,٦٨٦٢	١٥	xx٠,٥٨٥٨	٢٤	xx٠,٦٨٠١	٣٣	xx٠,٧٨٥١
٧	xx٠,٦٦٣٤	١٦	xx٠,٧١٧٥	٢٥	xx٠,٤٣٦٣	٣٤	xx٠,٦٨٥٨
٨	xx٠,٧٥١٥	١٧	xx٠,٧٢٧٩	٢٦	xx٠,٦٠٠٢		
٩	xx٠,٥٨٠٥	١٨	xx٠,٥٥٥٥	٢٧	xx٠,٦٠١٥		

xx دالة عند مستوى ٠,٠١

ثبات الأداة:

تمَّ حساب ثبات أداة الدراسة عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronpak Alpha) وكان معامل الثبات (٠,٩٦) ويعتبر معاملاً مرتفعاً، مما يدل على ثبات الاستبانة، والجدول رقم (٦) يوضِّح معاملات ثبات أداة البحث لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (٦)

معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الأداة
(العينة الاستطلاعية: ن=٤٠)

المحور	عدد البنود	معامل ثبات ألفا كرونباخ
ضابط سلم الأولويات	٧	٠,٨٩
ضابط التوسط والاعتدال	٨	٠,٨٤
ضابط المشروعية	٦	٠,٨٩
ضابط ادخار جزء من المال	٦	٠,٨٨
ضابط الاستهلاك على قدر الاستطاعة والبُعد عن الترف	٧	٠,٩٢
الثبات الكلي للأداة	٣٤	٠,٩٦

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

سيتم في هذا الجزء الإجابة عن أسئلة الدراسة الميدانية.

السؤال الثاني: ما درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية من وجهة نظر طلاب وطالبات الجامعة ؟

للإجابة عن السؤال السابق تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وترتيب إجابات أفراد العينة تنازلياً بحسب المحاور الرئيسة، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لإجابات عينة الدراسة حول درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الحدوث
ضابط سلم الأولويات	٣,٨١	٠,٧٠	٣	عالية
ضابط التوسط والاعتدال	٣,٧٧	٠,٦٦	٤	عالية
ضابط المشروعية	٤,٢٧	٠,٦٤	١	عالية جداً
ضابط ادخار جزء من المال	٣,٥٩	٠,٨٢	٥	عالية
ضابط الاستهلاك على قدر الاستطاعة والبُعد عن الترف	٣,٩٢	٠,٧٢	٢	عالية
الدرجة الكلية للمحاور	٣,٨٧	٠,٥٥		عالية

× المتوسط من ٥ درجات

يتضح من الجدول رقم (٧) أن محور: (ضابط المشروعية) جاء بدرجة عالية جداً، وهي تقع ضمن الفئة الأولى للمقياس المتدرج الخماسي التي تتراوح ما بين (٤,٢١ - ٥,٠٠)، بمتوسط حسابي (٤,٢٧). ويلاحظ أن محور: (ضابط ادخار جزء من المال) جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة وبدرجة عالية، بمتوسط حسابي (٣,٥٩). وتشير هذه النتائج إلى اهتمام الوالدين بتربية أولادهم في ترشيد الاستهلاك في محور (ضابط المشروعية) بدرجة عالية، ويرجع الباحث ذلك إلى طبيعة المجتمع المتدين والحريص على توجيهات الشرع الحنيف، وهذه الضوابط هي بوابة التربية على الحد من الاستهلاك المفرط وفق الضوابط الصحيحة، وهذا ما أكدته دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤)، و (العليانين، ١٤٢٦)، و (الحسني، ١٤٣٠)، من أهمية تحديد الضوابط التي وضعها الإسلام لعملية الاستهلاك كما جاءت في الكتاب والسنة، وأنه يقي من أزمات تربية واقتصادية.

ولمزيد من التفصيل فقد تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لكل محور من محاور الاستبانة، وترتيب إجابات أفراد العينة تنازلياً، وجاءت النتائج على النحو التالي:

المحور الأول: ضابط سلم الأولويات:

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لإجابات عينة الدراسة حول درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضابط سلم الأولويات

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الحدوث
٣	ترشدني أسرتي في ترتيب احتياجاتي الاستهلاكية إلى ضروريات وحاجيات وكماليات	٤,٠٠	٠,٩٥	١	عالية
١	تبين أسرتي مفهوم سلم الأولويات في الاستهلاك (الضروريات، الحاجيات، الكماليات)	٣,٩٤	٠,٨٨	٢	عالية
٢	تبين أسرتي أهمية ترتيب الأولويات في الاستهلاك	٣,٨٩	٠,٨٣	٣	عالية
٥	تطبق أسرتي ترتيب حاجاتها الاستهلاكية وفق سلم الأولويات (ضروريات - حاجيات - كماليات)	٣,٨٩	٠,٩٦	٣	عالية
٧	تشجعني عند ترتيب حاجاتي الاستهلاكية وفق سلم الأولويات (ضروريات - حاجيات - كماليات)	٣,٧٩	١,٠٢	٥	عالية
٦	تُشركني أسرتي في ترتيب وتحديد أولويات الأسرة الاستهلاكية	٣,٥٩	١,٠٥	٦	عالية
٤	تسألني عند طلب الشراء لمستهلك ما عن مدى حاجتي إليه	٣,٥٥	١,١٠	٧	عالية
		٣,٨١	٠,٧٠		عالية
					المتوسط العام للمحور

× المتوسط الحسابي من ٥ درجات

يتضح من الجدول رقم (٨) أن المحور الأول: (ضابط سلم الأولويات) جاءت جميع عباراته بدرجة عالية، وهي تقع ضمن الفئة الثانية للمقياس المتدرج الخماسي التي تتراوح ما بين (٣,٤١ - ٤,٢٠). ويلاحظ أن عبارة: (ترشدني أسرتي في ترتيب احتياجاتي الاستهلاكية إلى ضروريات وحاجيات وكماليات) جاءت في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (٤,٠٠)، وانحراف معياري (٠,٩٥)، وأن عبارة: (تسألني عند طلب الشراء لمستهلك ما عن مدى حاجتي إليه) جاءت في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (٣,٨١) وانحراف معياري (٠,٧٠). وتشير هذه النتائج إلى اهتمام الوالدين بتربية أولادهم في ترشيد الاستهلاك في مجال سلم الأولويات.

ويوضح الجدول (٨) كذلك أن المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور يبلغ (٣,٧٠) من (٥)، وهذا يؤكد إلى حاجة الوالدين إلى مزيد من التربية الأسرية في ترشيد الاستهلاك وفق هذا المجال لرفعها إلى

درجة عالية جداً، لكثرة التحديات المتعلقة بهذا المجال في الوقت الحاضر، وهذا ما تؤكدته نتيجة دراسة (المرزوقي، ٢٠٠٨) بتخصيص الأسرة إنفاقها وفق الأولويات الاقتصادية المشروعة، وترك المبالغ في الحاجات المادية.

المحور الثاني: ضابط التوسط والاعتدال:

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لإجابات عينة الدراسة حول درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضابط التوسط والاعتدال

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الحدوث
٨	توضح أسرتي مفهوم التوسط والاعتدال في الاستهلاك	٣,٩٧	٠,٨٧	١	عالية
١٣	تبين الفرق بين الترشيد في الاستهلاك واليخل	٣,٩٣	١,٠٣	٢	عالية
١٥	تشجعني عند امتثالي لسلوك الترشيد في الاستهلاك	٣,٨٤	٠,٩٧	٣	عالية
٩	تتبعني من ترشيد الاستهلاك في حاجاتي الضرورية التي لا أستغني عنها	٣,٨٢	٠,٩٠	٤	عالية
١٠	تبين أهمية وآثار التوسط في الاستهلاك	٣,٧٧	٠,٨٨	٥	عالية
١١	تحذرني من المبالغة في ترشيد الاستهلاك إلى درجة التقدير واليخل	٣,٦٧	١,٣٣	٦	عالية
١٢	تُشركني أسرتي على المواقف التي مارست فيها التوسط والاعتدال في الاستهلاك	٣,٦٥	٠,٩٩	٧	عالية
	١٤				
	تبين آثار التوسع في الاستهلاك إلى درجة الإسراف	٣,٥٠	١,١٨	٨	عالية
	المتوسط العام للمحور	٣,٧٧	٠,٦٦		عالية

× المتوسط الحسابي من ٥ درجات

يتضح من الجدول رقم (٩) أن المحور الثاني: (ضابط التوسط والاعتدال) جاءت جميع عباراته بدرجة عالية، وهي تقع ضمن الفئة الثانية للمقياس المتدرج الخماسي التي تتراوح ما بين (٤,٢٠، ٣، ٤١). ويلاحظ أن عبارة: (توضح أسرتي مفهوم التوسط والاعتدال في الاستهلاك) جاءت في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (٣,٩٧)، وانحراف معياري (٠,٨٧)، وأن عبارة: (تبين آثار التوسع في الاستهلاك إلى درجة الإسراف) جاءت في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (٣,٥٠) وانحراف معياري (١,١٨)

وتشير هذه النتائج إلى اهتمام الوالدين بتربية أولادهم في ترشيد الاستهلاك في مجال ضابط التوسط والاعتدال.

ويوضح الجدول (٩) كذلك أن المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور يبلغ (٣,٧٧) من (٥)، وهذا يؤكد إلى حاجة الوالدين إلى مزيد من التربية الأسرية في ترشيد الاستهلاك وفق هذا المجال لرفعها إلى درجة عالية جداً، لكثرة الدعوات الحالية التي تدعوهم إلى الاستجابة لرغباتهم نحو الاستهلاك، ولا سيما مع ما نلاحظه من كثرة التطبيقات، التي سهلت عليهم عمليات الشراء، ومن خلال البطاقات الائتمانية التي تقدمهم الانتباه نحو بُعدهم عن التوسط في الاستهلاك للمال، وهذا ما أكدته دراسة (الطويلي، ٢٠١٤)، و(العلياني، ١٤٢٦) من أن الاعتدال في مبدأ تربوي ذات أهمية اقتصادية دعا إليها الشارع الحكيم، وأن الإسلام يطالب بتربية المسلمين على ترشيد الاستهلاك والتوسط والاعتدال.

المحور الثالث: ضابط المشروعية:

جدول رقم (١٠)

المتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لإجابات عينة الدراسة حول درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضابط المشروعية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الحدوث
١٩	تذكرني أسرتي بشكر الله على نعمته عند الاستهلاك	٤,٥٦	٠,٧٧	١	عالية جداً
٢١	تحذرنى من الاستهلاك فيما حرمة الله تعالى	٤,٥١	٠,٨٢	٢	عالية جداً
٢٠	تحثني أسرتي على التصدق بجزء من المال للفقراء والمساكين	٤,٢٩	٠,٩٠	٣	عالية جداً
١٨	تعلمني أسرتي أن المال نعمة من الله ولا بد من استهلاكه في المباحات	٤,٢٩	٠,٩٧	٣	عالية جداً
١٦	تُعرفني أسرتي بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على ترشيد الاستهلاك	٤,٠٢	١,٠١	٥	عالية
١٧	تذكرني أسرتي بنية العبادة في الاستهلاك	٣,٩٨	٠,٩٩	٦	عالية
	المتوسط العام للمحور	٤,٢٧	٠,٦٤		عالية جداً

× المتوسط الحسابي من ٥ درجات

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن المحور الثالث: (ضابط المشروعية)، يتكون من (٦) عبارات،

جاءت أربع عبارات منها بدرجة عالية جداً، وهي تقع ضمن الفئة الأولى للمقياس المتدرج الخماسي التي تتراوح ما بين (٤,٢١ - ٥,٠٠) وعبارتان جاءتتا ضمن الفئة الثانية. ويلاحظ أن عبارة: (تذكرني أسرتي بشكر الله على نعمته عند الاستهلاك) جاءت في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (٤,٥٦)، وانحراف معياري (٠,٧٧)، وأن عبارة: (تذكرني أسرتي بنية العبادة في الاستهلاك) جاءت في المرتبة الأخيرة وبدرجة عالية، بمتوسط حسابي (٢,٩٨) وانحراف معياري (٠,٩٩). وتشير هذه النتائج إلى اهتمام الوالدين بتربية أولادهم في ترشيد الاستهلاك في مجال ضابط المشروع.

ويوضح الجدول (١٠) كذلك أن المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور يبلغ (٤,٢٧) من (٥)، وهذا متوسط مرتفع يؤكد عناية الأسرة بالجانب الشرعي في تربية أولادها على ترشيد الاستهلاك، ويعزو الباحث ذلك إلى طبيعة المجتمع المتدين، وحرصه على امتثال أمر الله ﷻ فيما يتعلق بالحل والتحريم وشكر الله على نعمه، كما تؤكد النتائج إلى حاجة الوالدين إلى مزيد من التربية الأسرية في ترشيد الاستهلاك وفق هذا المجال فيما يتعلق بالجانب التطويري للأدلة الشرعية، التي تحث على ترشيد الاستهلاك، ونية العبادة في جانب الاستهلاك لرفعها إلى درجة عالية جداً، لكي لا يفوت على الأولاد الجانب التعبدية في عملية الاستهلاك شبه اليومي، وهذا ما تؤكدته نتيجة دراسة (المرزوقي، ٢٠٠٨) و(عبدالرحيم، ٢٠١٢) من العمل على نشر الوعي الاستهلاكي الرشيد، ونشر ثقافة ترشيد الاستهلاك.

المحور الرابع: ضابط ادخار جزء من المال:

جدول رقم (١١)

المتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لإجابات عينة الدراسة حول درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضابط ادخار جزء من المال

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الحدوث
٢٤	تحثي على ادخار جزء من المال لاستخدامه عند الحاجة	٣,٩٢	١,٠٤	١	عالية
٢٧	تشجعتني عند ادخاري لجزء من مال دخلي الشهري	٣,٨٦	١,١٢	٢	عالية
٢٢	تخصص أسرتي مصروفًا لاستهلاكاتي الشهرية أو الأسبوعية	٢,٦٧	١,١٧	٣	عالية
٢٣	تكشف عن أهمية الادخار لجزء من دخلي الشهري	٣,٥٨	١,١٢	٤	عالية
٢٦	تبين أسرتي طريقتهم في الادخار	٣,٢٩	١,١٢	٥	متوسطة
٢٥	تسألني أسرتي عن القدر الذي أدخره من مصروفي الشهري	٣,١٤	١,٢٧	٦	متوسطة
	المتوسط × العام للمحور	٣,٥٩	٠,٨٢		عالية

× المتوسط الحسابي من ٥ درجات

يتضح من الجدول رقم (١١) أن المحور الرابع: (ضابط ادخار جزء من المال)، يتكون من (٦) عبارات، جاءت أربع عبارات منها بدرجة عالية، وهي تقع ضمن الفئة الثانية للمقياس المتدرج الخماسي، وعبارتان جاءتتا ضمن الفئة الثالثة للمقياس المتدرج الخماسي التي تتراوح ما بين (٢,٦١ - ٣,٤٠). ويلاحظ أن عبارة: (تحتني على ادخار جزء من المال لاستخدامه عند الحاجة) جاءت في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (٣,٩٢)، وانحراف معياري (١,٠٤)، وأن عبارة: (تسألني أسرتي عن القدر الذي أدخره من مصروفي الشهري) جاءت في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (٣,١٤) وانحراف معياري (١,٢٧). وتشير هذه النتائج إلى اهتمام الوالدين بتربية أولادهم في ترشيد الاستهلاك في مجال الادخار في جانب حثهم على الادخار لجزء من المال لاستخدامه عند الحاجة، وتشجيعهم على ذلك، إلا أنها تظهر كذلك حاجة الأسرة ببيان طريقة الادخار، ومتابعة أولادهم في امتثالهم لتوجيهاتهم نحو الادخار.

ويوضح الجدول (١١) كذلك أن المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور يبلغ (٣,٥٩) من (٥)، وهذا متوسط مرتفع، يؤكد عناية الأسرة بجانب تربية أولادها على الادخار، ويعزو الباحث ذلك إلى وجود فكرة الادخار لدى الأسر، ومعرفتهم بالجانب النظري المتعلق بأهميته، كما تؤكد النتائج إلى حاجة الوالدين إلى مزيد من المتابعة في تنفيذ أولادهم للتوجيهات المتعلقة بتنفيذ الادخار، وقيامهم بذلك، وهو المحصلة النهائية لعملية التوجيه.

المحور الخامس: ضابط الاستهلاك على قدر الاستطاعة والبُعد عن الترف:

جدول رقم (١٢)

المتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لإجابات عينة الدراسة حول درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضابط الاستهلاك على قدر الاستطاعة والبُعد عن الترف

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الحدوث
٢٤	تحذرنى من المبالاة في الاستهلاك	٤,١٤	٠,٩٤	١	عالية
٣٠	تنبهني على عدم الاقتداء والتأثر بالاستهلاك السلبي للآخرين	٤,٠٧	٠,٩٤	٢	عالية
٢٢	تبين خطر الترف في الاستهلاك وآثاره السلبية	٣,٩٢	١,٠١	٣	عالية
٢١	تحذرنى من الاستجابة للدعايات الإعلامية في الاستهلاك	٣,٩٠	١,٠٤	٤	عالية
٢٩	تحتني على استهلاك السلع التي تتوافق مع استطاعتي	٣,٨٦	٠,٩١	٥	عالية
٢٨	تعرفني أسرتي على معنى الاستطاعة في الاستهلاك	٣,٨٠	٠,٩٨	٦	عالية
	٣٢ تعرفني أسرتي بمعنى الترف في الاستهلاك	٣,٧٣	١,٠٤	٧	عالية
		٣,٩٢	٠,٧٢		عالية

× المتوسط الحسابي من ٥ درجات



يتضح من الجدول رقم (١٢) أن المحور الخامس: (ضابط الاستهلاك على قدر الاستطاعة والبُعد عن الترف) جاءت جميع عباراته بدرجة عالية، وهي تقع ضمن الفئة الثانية للمقياس المتدرج الخماسي التي تتراوح ما بين (٤١، ٢ - ٢٠، ٤). ويلاحظ أن عبارة: (تحذرنى من المبالاة في الاستهلاك) جاءت في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (١٤، ٤)، وانحراف معياري (٩٤، ٠)، وأن عبارة: (تعرفني أسرتي بمعنى الترف في الاستهلاك) جاءت في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (٩٢، ٣) وانحراف معياري (٧٢، ٠). وتشير هذه النتائج إلى اهتمام الوالدين بتربية أولادهم في ترشيد الاستهلاك في مجال الاستهلاك على قدر الاستطاعة والبُعد عن الترف.

ويوضح الجدول (١٢) كذلك أن المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور يبلغ (٩٢، ٣) من (٥، ٠)، وهذا يؤكد إلى حاجة الوالدين إلى مزيد من التربية الأسرية في ترشيد الاستهلاك وفق هذا المجال لرفعها إلى درجة عالية جداً، ولا سيما ما يتعلق بالجانب النظري المتعلق بالتعريف بالاستهلاك الترفي، للحد من سلوكه الذي ينتشر بين أفراد المجتمع رغم حرص الأسرة على عدم وقوعه، وهذا ما أشارت إليه دراسة (سندي، ١٤٢٢) من شيوع الاستهلاك الترفي.

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠، ٠٥) بين متوسطات استجابة طلبة الجامعة في تقديرهم لقيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية تبعاً لمتغير الجنس.

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام اختبار (ت) لدلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين للتعرف على الفروق في استجابات أفراد العينة حول تقديرهم لقيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية تبعاً لاختلاف متغير الجنس، ثم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) لدلالة الفروق بين أكثر من مجموعتين مستقلتين للتعرف على الفروق في استجابات أفراد العينة على محاور الدراسة تبعاً لاختلاف متغير الجنس. والجدول التالي تبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الفروق باختلاف نوع العينة (الجنس):

جدول رقم (١٣)

اختبار (ت) لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول تقديرهم لقيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية باختلاف نوع العينة

المحور	نوع العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
ضابط سلم الأولويات	ذكر	٢٨٨	٣,٨١	٠,٦٨	٠,١٣	٠,٨٩٦	غير دالة
	أنثى	٢٢٠	٣,٨٠	٠,٧٣			
ضابط التوسط والاعتدال	ذكر	٢٨٨	٣,٧٢	٠,٦٤	١,٦٨	٠,٠٩٤	غير دالة
	أنثى	٢٢٠	٣,٨٢	٠,٦٧			
ضابط المشروعية	ذكر	٢٨٨	٤,٢٦	٠,٦٩	٠,٦١	٠,٥٤١	غير دالة
	أنثى	٢٢٠	٤,٢٩	٠,٥٧			
ضابط ادخار جزء من المال	ذكر	٢٨٨	٣,٥٤	٠,٨٢	١,٥٥	٠,١٢٣	غير دالة
	أنثى	٢٢٠	٣,٦٦	٠,٨٣			
ضابط الاستهلاك على قدر الاستطاعة	ذكر	٢٨٨	٣,٨٦	٠,٧١	١,٨٤	٠,٠٦٦	غير دالة
	أنثى	٢٢٠	٣,٩٨	٠,٧٢			
الدرجة الكلية	ذكر	٢٨٨	٣,٨٣	٠,٥٥	١,٤٦	٠,١٤٦	غير دالة
	أنثى	٢٢٠	٣,٩١	٠,٥٦			

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن قيم (ت) غير دالة في المحاور: (ضابط سلم الأولويات، ضابط التوسط والاعتدال، ضابط المشروعية، ضابط ادخار جزء من المال، ضابط الاستهلاك على قدر الاستطاعة والبعد عن الترف)، وفي الدرجة الكلية، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول تقديرهم لقيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية في تلك المحاور، تعود لاختلاف نوع العينة.

خلاصة النتائج:

١. أهمية قيام الأسرة بواجبها نحو تربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية الخمسة: ضابط سلم الأولويات، والتوسط والاعتدال، وضابط المشروعية، وادخار جزء من المال، والاستهلاك على قدر الاستطاعة والبعد عن الترف.
٢. أن درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية في الدرجة الكلية لجميع المحاور جاء بدرجة (عالية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٨٧) من أصل (٥) درجات.
٣. أن درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية في محور ضابط المشروعية جاء بدرجة (عالية جداً) في المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٢٧) من أصل (٥) درجات.
٤. أن درجة قيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية في محور ضابط ادخار جزء من المال جاء بدرجة (عالية) في المرتبة الأخيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٥٩) من أصل (٥) درجات.
٥. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول تقديرهم لقيام الأسرة بتربية أولادها على ترشيد الاستهلاك في ضوء ضوابط التربية الإسلامية في تلك المحاور تعود لاختلاف نوع العينة.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحث بما يلي:

١. رفع مستوى وعي الوالدين بالنصوص الشرعية الدالة أهمية التربية الأسرية للأولاد على ترشيد الاستهلاك، ويقترح الباحث إشراك جميع مؤسسات المجتمع في المشاركة في ذلك من خلال برامج مشتركة.
٢. ينبغي على الوالدين بذل المزيد من الجهد للرفع من المستوى المعرفي لضوابط الاستهلاك وفق توجيهات التربية الإسلامية.
٣. قيام الأسرة بفتح حوارات ومناقشات دورية حول التطبيقات العملية لترشيد الاستهلاك، وتقديم النماذج الواقعية في ذلك ولا سيما فيما يتعلق بترشيد الاستهلاك داخل الأسرة.

٤. إشراك الأسرة لأولادها بمهام ترشيد الاستهلاك، وتحديد الأولويات، وقياس الدخل الشهري للأسرة مع نفقاتها وادخاراتها، ويقترح الباحث أن تقوم الجهات المعنية بتنزيل برنامج تطبيقي يساعد الأسرة في ترشيد الاستهلاك.
٥. أهمية التعاون بين جميع أفراد الأسرة بالالتزام بترشيد الاستهلاك وفق ضوابط التربية الأسرية.
٦. قيام جميع مؤسسات التربية في المجتمع بنشر ثقافة ترشيد الاستهلاك وتوجيه الأسر على تربية أولادهم على ذلك.
٧. عقد الندوات الإعلامية والمحاضرات التثقيفية حول أدوار الأسرة في التربية على ترشيد الاستهلاك وفق ضوابط التربية الإسلامية.
٨. ادخال مواضيع ترشيد الاستهلاك في مقررات التربية الإسلامية في المرحلة المتوسطة والثانوية.

مقترحات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:

١. دراسة واقع تطبيق الوالدين لضوابط التربية الإسلامية في ترشيد الاستهلاك.
٢. دراسة حول علاقة المشكلات الأسرية بالاستهلاك الترفي.

قائمة المصادر والمراجع

١. إبراهيم، بوهنتاة (٢٠١٤). ضوابط الاستهلاك والاستثمار في الإسلام. دراسة منشورة في مجلة الحقيقة، العدد (٢٩)، جامعة أحمد دراية، أدار، الجزائر.
٢. ابن أبي الدنيا، أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (١٤١٤). إصلاح المال، تحقيق محمد عبد القادر عطا. ط١. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
٣. أبوطالب مها سليمان محمد (١٤٢٠). ترشيد المستهلك والاستهلاك وتحديات المستقبل. ط١. دبي: دار القلم.
٤. الأزهرى، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي أبو منصور (٢٠٠١). تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٥. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق شعيب الأرنؤوط و عادل مرشد، وآخرون. ط١. إشراف د عبد الله بن عبد المحسن التركي الرياض: مؤسسة الرسالة.
٦. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٩٨٤). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.
٧. ابن عثيمين، محمد بن صالح العثيمين (١٤٢٦). شرح رياض الصالحين. الرياض: دار الوطن للنشر.
٨. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (١٤٢٢). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
٩. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (د،ت). مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٠. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (١٤٢٠). تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ط٢. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.
١١. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (١٤١٤). لسان العرب، ط٣. بيروت: دار صادر.
١٢. الببلاوي، خالد (١٩٩٣). أصول الاقتصاد الإسلامي. ط٣. الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر.



١٣. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله (١٤٢٢). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه . تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر . ط١ ، بيروت: دار طوق النجاة .
١٤. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء (١٤٢٠) معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق عبد الرزاق المهدي. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي .
١٥. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك أبو عيسى (١٩٧٥). سنن الترمذي. تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض. ط٢. القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
١٦. التويجري، محمد عبد المحسن (٢٠٠١). الأسرة والتنشئة الاجتماعية في المجتمع السعودي. الرياض: مكتبة العبيكان.
١٧. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (١٩٨٣). التعريفات. تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية .
١٨. الحسني، حسن بن أحمد بن محمد (١٤٣٠). ضوابط إنفاق الأسرة في الإسلام وتطبيقاتها التربوية . دراسة ماجستير غير منشورة. قسم التربية الإسلامية المقارنة. كلية التربية كلية التربية . جامعة أم القرى. مكة المكرمة .
١٩. الخريف، رشود محمد. الأسر السعودية ما بين ثقافة الاستهلاك وصعوبة الاستثمار. جريدة الاقتصادية. ١٤٢٧/١١/٤هـ.
٢٠. الخطيب، وآخرون (١٤٢١). أصول التربية الإسلامية. ط٢. الرياض: دار الخريجي للنشر.
٢١. الخولي، سناء (د،ت). الزواج والعلاقات الأسرية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
٢٢. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني . تاج العروس من جواهر القاموس (د،ت) . تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٢٣. سندي، أمال بنت عمر خليل (١٤٢٢) . ثقافة الاستهلاك التربي في لدى المرأة السعودية وسبل مواجهتها من وجهة نظر التربية الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم التربية الإسلامية المقارنة. كلية التربية كلية التربية. جامعة أم القرى . مكة المكرمة .
٢٤. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله (١٤٢٠). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام لمنان. ط١. الرياض: مؤسسة الرسالة.

٢٥. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (١٩٩٧). الموافقات، تحقيق أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان . ط١ . القاهرة: دار ابن عفان .
٢٦. الشرباص، أحمد (١٩٨١): المعجم الاقتصادي .بيروت: دار الجيل.
٢٧. صبح، علي صبح (١٤٢٢). التصوير النبوي للقيم الخلقية والتشريعية في الحديث الشريف. ط١. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
٢٨. الطويلي، علي عقيل عوض (٢٠١٤). الاعتدال في الاستهلاك من منظور التربية الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم أصول التربية، كلية الدعوة وأصول الدين. الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة.
٢٩. عبدالرحيم آمال (٢٠١٢). اتجاهات الطالبة الجامعية السعودية نحو ثقافة ترشيد الاستهلاك . دراسة منشورة بمجلة جامعة دمشق. المجلد ٢٨. العدد الأول.
٣٠. عبيدات ذوقان وآخرون (١٩٩٩): البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع .
٣١. عجاج، عبيد بنت محمد عبدالله (٢٠٠٧) . الاستهلاك من منظور تربوي إسلامي. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم التربية الإسلامية المقارنة. كلية التربية كلية التربية. جامعة أم القرى . مكة المكرمة .
٣٢. عطايا، عبدالناصر سعيد مصطفى (١٤٢٢). التربية الاستهلاكية في الإسلام ودور الأسرة في تمتيتها لدى أبنائها. دراسة منشورة في مجلة التربية. العدد ٩٩. جامعة الأزهر . القاهرة.
٣٣. العز بن عبدالسلام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي (١٤١٤). قواعد الأحكام في مصالح الأنام .راجعاه وعلق عليه طه عبدالرؤوف سعد. بيروت: دار الكتب العلمية .
٣٤. العلوي، عبدالله عوض (١٤٢٧) . مسؤوليات الأسرة المسلمة في تحقيق التربية الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم أصول التربية. كلية الدعوة وأصول الدين. الجامعة الإسلامية . المدينة المنورة .
٣٥. العلياني، سعد هاشم محمد (١٤٢٧). التربية الاقتصادية في القرآن الكريم وتطبيقاتها في الأسرة والمدرسة. بحث مكمل لنيل درجة الدكتوراه غير منشورة. قسم التربية الإسلامية والمقارنة. كلية التربية. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
٣٦. العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني(د، ت). بيروت: دار إحياء التراث .

٣٧. الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (٢٠٠٥): القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث . بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي . ط ٨. بيروت: مؤسسة الرسالة .
٣٨. قعدان، زيدان عبد الفتاح (١٩٩٧). منهج الاقتصاد في القرآن الكريم . ط ١. عمان: دار البشير.
٣٩. القاري، علي بن محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي (٢٠٠٢). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. بيروت: دار الفكر.
٤٠. محمود عبد الرحمن عبد المنعم (١٤١٩): معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، القاهرة: دار الفضيلة .
٤١. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (د،ت) . صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي .
٤٢. معصر، عبد الله محمد (١٤٣١). السلوك الاستهلاكي في الإسلام . ط ١. الرياض: دار ابن حزم.
٤٣. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (د،ت) . تفسير الماوردي. تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم. بيروت: دار الكتب العلمية .
٤٤. المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي (١٩٤٦). تفسير المراغي. ط ١. القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .
٤٥. المرزوقي، عمر بن فيحان (٢٠٠٨) . ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام. دراسة منشورة في مجلة الشريعة والقانون، العدد (٣٤)، أبريل، جامعة الإمارات .
٤٦. نوري، نظام محمد وآخرون (٢٠٠٧). مدخل في علم الاقتصاد. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
٤٧. الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (١٤٣٤). تقرير مسح الإنفاق ودخل الأسرة، تقرير منشور على موقع الهيئة www.ststs.gov.sa.